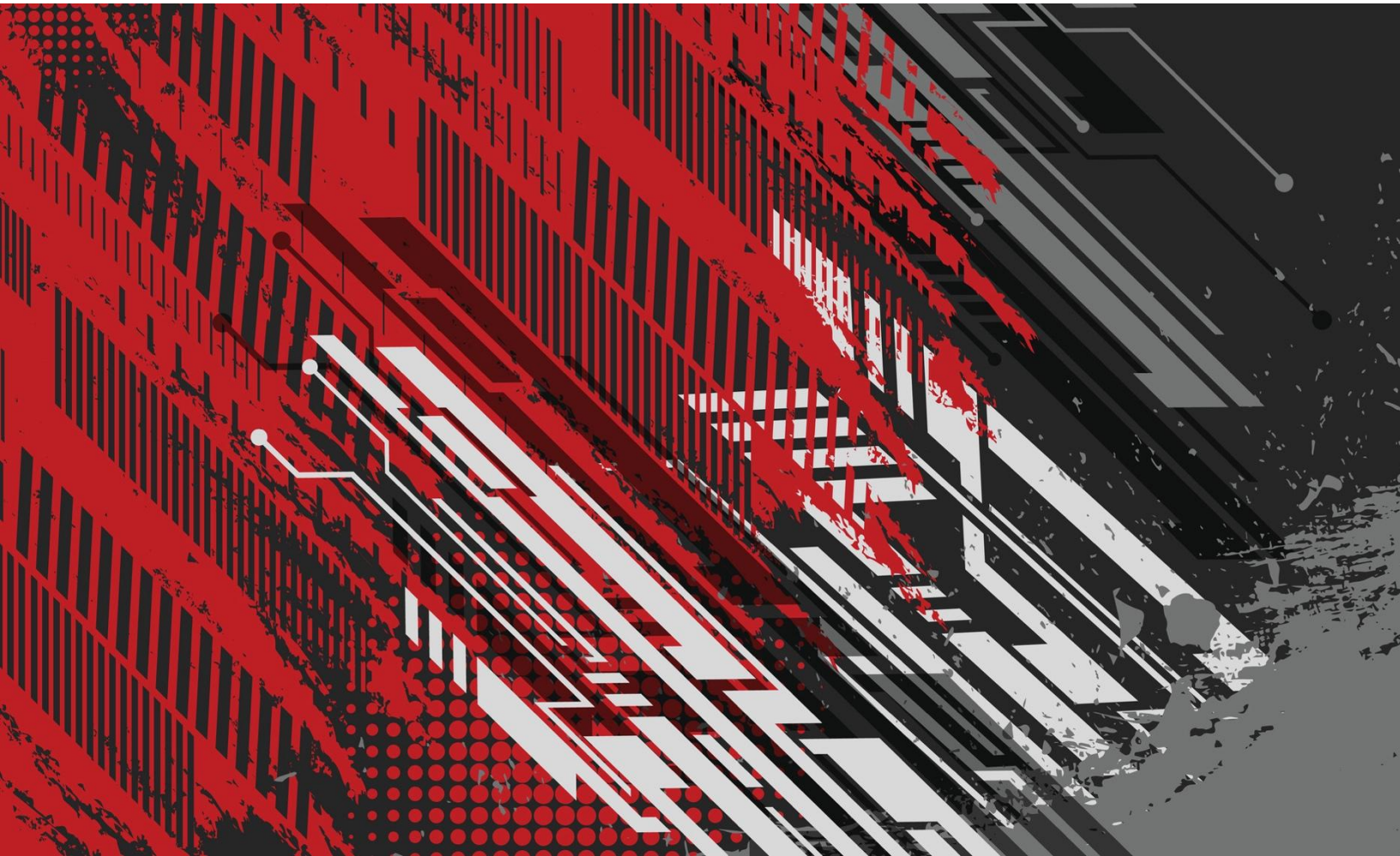


الماركنتالية الطاقوية الجديدة: الجغرافيا السياسية وتراكم رأس المال.

د. مظهر محمد صالح

22 تشرين الأول 2026



الماركنتالية الطاقوية الجديدة: الجغرافيا السياسية وتراكم رأس المال.

تمهيد

أ- يشهد النظام العالمي للطاقة تحولاً بنيوياً يتجاوز مفهوم أزمة الأسعار التقليدية. فالحروب والعقوبات والاضطرابات البحرية وإعادة توجيه التجارة وتغير أنظمة التأمين والتمويل والتسوية أدت مجتمعة إلى إعادة تركيب شبكات إنتاج ونقل وتكرير وتسويق الطاقة.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن الصدمة الجيوسياسية لا تؤدي فقط إلى رفع أسعار الطاقة، وإنما تعيد توزيع القيمة والقوة الشرائية الخارجية بين الدول من خلال التأثير في شروط الوصول إلى المورد، ومسارات نقله، وتأمينه، وتكريره، وتمويله وتسويته مالياً.

وتقترح الدراسة مفهوم «الماركنتالية الطاقوية الجديدة» (New Energy Mercantilism) «لوصف نمط من القوة الجيو اقتصادية يقوم على استخدام الموارد والعقد الاستراتيجية والممرات البحرية وشبكات النقل والتأمين والتمويل والمعلومات للتأثير في القيمة النهائية للطاقة.

وتدمج الدراسة بين ثلاث محطات نظرية رئيسية:

أولاً- تسليح الاعتماد المتبادل لدى Newman و Farrell

ثانياً- شروط التبادل التجاري والقوة الشرائية الخارجية في الاقتصاد الدولي؛

ثالثاً- التراكم عبر نزع الملكية Accumulation by Dispossession لدى David Harvey. دون اغفال مفاهيم في الاستراتيجية الجيو -اقتصادية «قوة نقطة الاختناق»، و«علاوة المخاطر الجغرافية»، و«قوة الزمن»، و«هشاشة الشبكة».

ب- تقترح الدراسة سلسلة انتقالية:

الصدمة الجيوسياسية → صدمة الشبكة → صدمة التكلفة → صدمة السعر → صدمة شروط التبادل → إعادة توزيع القوة الشرائية → إعادة تسعير الأصول → احتمال إعادة توزيع الملكية والسيطرة. ج- وتطبق الدراسة من الناحية الاطارية على العراق بوصفه اقتصاداً شديد الاعتماد على النفط، فتخلص إلى أن ارتفاع سعر النفط لا يمثل بالضرورة مكسباً صافياً للقوة الشرائية الخارجية إذا ترافق مع ارتفاع تكاليف النقل والتأمين والواردات واضطراب شبكات التجارة والطاقة.

واخيرا ، تقترح الدراسة مؤشرين كميين: اولهما ،مؤشر صافي أثر القوة الشرائية الخارجية (NEPPI) ، والاخر ،مؤشر هشاشة شبكة الطاقة(ENVI) ، بما يسمح بتحويل الإطار النظري إلى برنامج بحث تجريبي قابل للاختبار في الاحوال كافة.

د. منطلق الدراسة.

لم تعد تحولات أسواق الطاقة العالمية مجرد دورات سعرية ترتبط بتغير العرض والطلب على النفط والغاز. ففي المرحلة الراهنة تتداخل في وقت واحد:

- *الحروب
- *العقوبات
- *نقاط الاختناق البحرية
- *التأمين البحري
- *الأساطيل الموازية
- *المصافي
- *التمويل
- *العملات
- *أنظمة التسوية
- *البيانات
- *والبنية التحتية للطاقة .

وبذلك يتحول النفط والغاز من مجرد سلع متداولة إلى شبكات استراتيجية متعددة الطبقات. وتظهر أهمية هذا التحول بصورة واضحة في أزمة 2026؛ فقد وصفت وكالة الطاقة الدولية اضطراب حركة النفط عبر مضيق هرمز بأنه أكبر اضطراب في تاريخ سوق النفط، مشيرة إلى أن نحو 15 مليون برميل من الخام و5 ملايين برميل من المنتجات النفطية كانت تمر عبر المضيق يوميًا في الظروف الطبيعية، بما يعادل نحو 20% من الاستهلاك العالمي للنفط.

كما أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى انخفاض التدفقات عبر المضيق من نحو 20 مليون برميل يوميًا قبل الأزمة إلى متوسط 2.7 مليون برميل يوميًا خلال اذار ونيسان ومايس 2026 ، ثم ارتفعت التدفقات ليبلغ متوسطها عبر المضيق خلال آب نحو 7.6 ملايين برميل يوميًا، مقارنةً بنحو 20 مليون برميل قبل اندلاع الحرب كما نوهنا آنفًا .

وتكشف هذه التطورات أن المشكلة ليست ببساطة:

«هل يوجد نفط في العالم؟»

وإنما:

«هل تستطيع شبكات الطاقة نقل النفط من حيث يوجد إلى حيث يحتاجه المستهلك، وبأي تكلفة، ومن يلتقط القيمة الناتجة عن هذه العملية؟» وجميع تلك التساؤلات تشكل منطلق الدراسة.

المنهجية ومشكلة البحث: بين التساؤلات والفرضيات.

يقوم التصور التقليدي لسوق النفط على افتراض وجود سوق عالمية مترابطة نسبيًا، يستطيع فيها البرميل الانتقال بين المنتج والمستهلك استجابة لفروق الأسعار وتكاليف النقل.

لكن الحروب والعقوبات ونقاط الاختناق وإعادة تشكيل التأمين والتمويل والمصافي أدت إلى ظهور: (سوق عالمية مجزأة لكنها مترابطة شبكيًا).

وهذا يعني أن امتلاك المورد لم يعد كافيًا لضمان الحصول على قيمته الاقتصادية الكاملة.

فقد تمتلك الدولة النفط، لكنها تواجه:

* خصمًا سعيًا

* ارتفاعًا في كلفة الشحن

* ارتفاعًا في التأمين

* قيودًا مالية

* قيودًا على الموانئ

* أو صعوبة في الوصول إلى المصافي المناسبة.

ومن هنا تصبح:

ملكية المورد (لا تساوي) ملكية قيمة المورد.

وعليه ، فإن ثمة تساؤلات رئيسة وجوهرية تواجه ورقة البحث منها:

هل تؤدي الصدمات الجيوسياسية إلى ارتفاع السعر العالمي للطاقة فقط، أم تؤدي أيضًا إلى زيادة التباين بين الأسواق؟

وهل أصبحت السيطرة على العقد والممرات الاستراتيجية أكثر أهمية من مجرد امتلاك الموارد؟

ثم كيف تنتقل صدمة الطاقة إلى شروط التبادل التجاري والقوة الشرائية الخارجية؟

ومتى تتحول أزمة الطاقة من إعادة توزيع للدخل إلى إعادة توزيع للأصول والملكية؟

وهل يمكن تفسير بعض هذه التحولات ضمن مفهوم هارفي عن التراكم عبر نزع الملكية؟

وأخيراً، كيف يمكن قياس هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي؟

وفي ضوء هذه التساؤلات، وبناء على ما تقدم ، يمكن استخلاص فرضية البحث المركزية التي انصرفت الى انه:

كلما زاد تمركز العقد الاستراتيجية في شبكة الطاقة العالمية، زادت قدرة القوى التي تسيطر على هذه العقد على تحويل الصدمات الجيوسياسية إلى مكاسب جيو اقتصادية، من خلال التأثير في أسعار الطاقة وتكاليف النقل والتأمين والتكرير والتمويل، ومن ثم في شروط التبادل التجاري والقوة الشرائية الخارجية للدول، مع إمكانية انتقال آثار الصدمة في بعض الحالات إلى إعادة توزيع ملكية الأصول والسيطرة عليها. وان هناك ثمة فرضيات فرعية لا يمكن اغفالها والتي انطوت على ماياتي:

اولا: تؤدي الصدمات الجيوسياسية إلى زيادة تشتت أسعار الطاقة بين الأسواق، وليس فقط إلى رفع السعر العالمي.

ثانيا: تتعرض الدول ذات الاعتماد المرتفع على واردات الطاقة والنقل لتدهور أكبر في قوتها الشرائية الخارجية عند حدوث صدمة مزدوجة في الطاقة والشحن.

ثالثا: تمنح السيطرة على العقد الاستراتيجية قوة تفاوضية أكبر من امتلاك الموارد الإنتاجية وحدها.

رابعا: كلما زاد تنوع الدولة في مصادر الطاقة والممرات والمصافي والمخزونات والتمويل، انخفض انتقال الصدمة الجيوسياسية إلى الاقتصاد المحلي .

خامسا : عندما تؤدي الأزمة إلى انخفاض كبير في قيمة الأصول أو إلى ضغوط مالية حادة، تزداد احتمالية إعادة توزيع ملكية أو السيطرة على الأصول الاستراتيجية لصالح الأطراف ذات القدرة الأعلى على التمويل والسيولة.

سادسا: يمكن أن تنتقل مكاسب الصدمة الجيوسياسية ليس فقط عبر الأسعار والتجارة، بل أيضًا عبر إعادة تسعير الأصول وإعادة هيكلة الملكية، بما يجعل أزمة الطاقة قناة لإعادة توزيع الثروة طويلة الأجل.

الإطار النظري الأول: الماركنتالية التقليدية.

ارتبطت الماركنتالية التقليدية (Traditional Mercantilism) بفكرة أساسية مفادها أن قوة الدولة ومكانتها الدولية تتحددان بقدرتها على السيطرة على التجارة والأسواق والموارد ومنافذ الوصول إليها، بما في ذلك الموانئ والممرات البحرية الاستراتيجية. ووفقاً لهذا التصور، لا تُعدّ التجارة مجرد نشاط اقتصادي مستقل، بل تمثل أداة لتعزيز القوة السياسية والعسكرية للدولة، في حين تشكّل السيطرة على طرق التجارة البحرية وسيلة لحماية المصالح الاقتصادية وتوسيع النفوذ الجيوسياسي .

وفي هذا السياق، تبرز العلاقة الوثيقة بين القوة البحرية والتوسع التجاري، التي يمكن التعبير عنها بالعبارتين: «أينما وصلت الراية، وصلت التجارة»، أو بالصياغة الإنجليزية «Where the flag goes, trade follows». وتنعكس هذه العبارة فكرة أن التوسع البحري والعسكري للدولة يهيئ الظروف اللازمة لفتح الأسواق وتأمين طرق الملاحة وتسهيل وصول الشركات والتجار إلى الموارد والأسواق الخارجية. وبالمقابل، تسهم المصالح التجارية في تبرير التوسع البحري وتعزيز الحاجة إلى امتلاك الأساطيل والقواعد والموانئ الاستراتيجية.

وبناءً على ذلك، يمكن توظيف الماركنتالية التقليدية إطاراً نظرياً لتحليل التنافس الدولي على الممرات البحرية الحيوية، مثل مضيق هرمز، إذ تتجاوز أهمية هذه الممرات وظيفتها في نقل السلع والطاقة لتصبح عناصر مؤثرة في توزيع القوة الاقتصادية والاستراتيجية بين الدول. فالدولة القادرة على حماية تدفقات التجارة والتحكم في شروط الوصول إلى الممرات البحرية تمتلك أداة ضغط مؤثرة في العلاقات الدولية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بإمدادات الطاقة العالمية. ومع ذلك، لا تعني هذه العلاقة بالضرورة أن السيطرة البحرية تؤدي تلقائياً إلى السيطرة التجارية، بل تتوقف نتائجها على تفاعل القدرات العسكرية والاقتصادية مع المصالح السياسية والقيود الدولية.

أما الماركنتالية الطاقوية الجديدة (Neo-Energetic Mercantilism) فتنتقل من منطق السيطرة المباشرة على الأقاليم والموارد إلى منطق التحكم في الشبكات التي تنظم تدفقات الطاقة وحركتها على المستوى العالمي.

لذا يمكن القول ، اذا كانت (الماركنتالية التقليدية تركز على السيطرة على الموانئ والمستعمرات والأساطيل)، فإن (الماركنتالية الطاقوية الجديدة) تستند إلى التحكم في الممرات الاستراتيجية، وشبكات التأمين، وآليات التمويل، والمصافي، وتدفقات البيانات، وأدوات العقوبات، وأنظمة الدفع والتسوية المالية.

وبذلك، لم تعد القوة تُقاس بمدى السيطرة على الإقليم وحده، بل بمدى القدرة على التحكم في العقد الاستراتيجية للشبكة، وتوجيه تدفقات الطاقة، وتحديد شروط عبورها وتداولها والوصول إليها. وعليه، تنتقل القوة من الهيمنة على المجال الجغرافي إلى الهيمنة عبر الشبكات، لتصبح القوة الشبكية (Network Power) بُعدًا أساسيًا من أبعاد النفوذ الجيوسياسي في اقتصاد الطاقة العالمي.

الإطار النظري الثاني: تسليح الاعتماد المتبادل (Weaponized Interdependence) .

يقدم هنري فاريل وأبراهام نيومان (Henry Farrell and Abraham Newman) مفهوم تسليح الاعتماد المتبادل (Weaponized Interdependence) لتفسير الكيفية التي يمكن بها تحويل الترابط الاقتصادي العالمي من مصدر للمنافع المتبادلة إلى أداة لممارسة النفوذ السياسي والاستراتيجي. تنطلق النظرية من أن الشبكات العالمية، مثل شبكات التمويل والتجارة والاتصالات، لا تتسم بتوزيع متساو للقوة بين أطرافها، إذ تتمركز بعض التدفقات في عقد استراتيجية تتيح للدول التي تتمتع بنفوذ عليها استثمار موقعها الشبكي لجمع المعلومات أو تقييد وصول الآخرين إلى الشبكة. ويحدد المؤلفان آليتين أساسيتين لممارسة هذه القوة:

تأثير البانوبتيكون (Panopticon Effect) القدرة على استثمار الموقع المركزي في الشبكة لمراقبة التدفقات والحصول على المعلومات المتعلقة بالجهات التي تستخدمها.

تأثير نقطة الاختناق (Chokepoint Effect) القدرة على استغلال التحكم في عقدة استراتيجية لعرقلة وصول أطراف أخرى إلى الشبكة أو رفع تكلفة استخدامها.

وبذلك، لا تتبع القوة من امتلاك الموارد وحدها، بل أيضًا من الموقع الذي تشغله الدولة داخل الشبكات، ومن قدرتها على استثمار مركزيتها في إنتاج المعلومات أو فرض القيود على الآخرين. ويكتسب هذا الإطار أهمية خاصة عند تطبيقه على النظام الطاقوي العالمي؛ إذ لم تعد سلسلة الطاقة تقتصر على العلاقة المباشرة بين المنتج والمستهلك، بل أصبحت شبكة مترابطة من الفاعلين والبنى التحتية والآليات المالية والتنظيمية، تشمل:

المنتج ← الناقل ← التأمين ← الميناء ← المصفاة ← التمويل ← التسوية المالية ← السوق النهائية. وتتيح هذه البنية النظر إلى القوة الطاقوية من منظور شبكي؛ فقد تتمكن دولة من التأثير في تدفقات الطاقة ليس عبر امتلاك الموارد أو السيطرة على أراضي إنتاجها، بل عبر نفوذها في عقد استراتيجية ضمن سلسلة الإمداد، مثل الممرات البحرية، أو خدمات التأمين، أو التمويل، أو البنية التحتية للتسوية المالية.

ومن هذا المنظور، يمكن توظيف آليتي تسليح الاعتماد المتبادل في تحليل الطاقة على النحو الآتي: المراقبة: (Panopticon Effect) القدرة على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتدفقات الطاقة والمعاملات المالية وحركة الشحن، بما يوفر مزايا استخباراتية واستراتيجية. الاختناق: (Chokepoint Effect) القدرة على تقييد وصول الدول أو الشركات إلى الممرات أو الخدمات أو الأسواق الحيوية، بما قد يؤدي إلى تعطيل التدفقات أو زيادة تكاليفها. ومن ثم ، فإن التحكم في عقدة استراتيجية واحدة قد يمنح الدولة نفوذًا يتجاوز حدود تلك العقدة، ليمتد إلى بقية حلقات سلسلة القيمة الطاقوية. غير أن فاعلية هذا النفوذ تعتمد على مدى مركزية العقدة، وتوافر البدائل، والقدرة القانونية والمؤسسية على فرض القيود. وبهذا يتيح مفهوم Weaponized Interdependence تفسير الكيفية التي يتحول بها الترابط الطاقوي العالمي إلى مصدر للقوة الجيوسياسية؛ إذ لا تتحدد القوة بامتلاك الموارد وحده، بل أيضًا بالقدرة على مراقبة تدفقاتها والتحكم في شروط عبورها وتمويلها وتسويتها والوصول إلى أسواقها.

الإطار النظري الثالث: ديفيد هارفي والتراكم عبر نزع الملكية (Accumulation by Dispossession)
يقدم ديفيد هارفي (David Harvey) إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة بين الأزمات الاقتصادية، والتراكم الرأسمالي، وإعادة توزيع الأصول والثروة في سياق الإمبريالية الجديدة. ففي كتابه The New Imperialism الصادر عام 2003، يطوّر هارفي مفهوم التراكم عبر نزع الملكية (Accumulation by Dispossession) لتفسير الكيفية التي يمكن بها تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال الاستحواذ على الأصول والموارد، وإعادة تنظيم حقوق الملكية والسيطرة الاقتصادية، وليس فقط عبر توسيع الإنتاج وتحقيق الأرباح. ويشمل هذا المفهوم عمليات متعددة، من بينها الخصخصة، والتمويلنة، ونقل الأصول من ملكية إلى أخرى، وإعادة توزيع الثروة من خلال الآليات السوقية والمؤسسية. ويربط هارفي هذه العمليات بالتحديات التي يواجهها التراكم الرأسمالي، ولا سيما مشكلة فائض رأس المال، وبالتحولات التي يشهدها النظام الرأسمالي في إطار الإمبريالية الجديدة. وفي هذا السياق، لا يُفهم نزع الملكية بالضرورة بوصفه مصادرة قانونية مباشرة، بل يمكن أن يتحقق من خلال آليات اقتصادية ومالية تؤدي إلى فقدان بعض الفاعلين السيطرة على أصولهم، أو انتقال هذه الأصول إلى جهات أخرى تمتلك قدرة أكبر على التمويل والتفاوض والاستحواذ. ويتيح هذا المنظور تحليل الأزمات ليس باعتبارها لحظات اضطراب في الأسعار والدخول فحسب، بل أيضًا باعتبارها ظروفًا قد تتيح إعادة تشكيل أنماط الملكية والسيطرة على الموارد.

ويعرض هارفي هذه الأطروحة في الفصل السادس من كتاب The New Imperialism ، المعنون «Accumulation by Dispossession»، ضمن الصفحات 137-182 من الطبعة المشار إليها.

أهمية نظرية هارفي في تحليل النظام الطاقوي

تتبع أهمية توظيف نظرية هارفي في دراسة الاقتصاد السياسي للطاقة من أنها تنقل التحليل من سؤال من يستفيد من تقلبات أسعار الطاقة؟ إلى سؤال أعمق: من يستحوذ على الأصول والموارد، ومن يكتسب السيطرة الاقتصادية نتيجة الأزمات الطاقوية؟

ففي حين يركز التحليل التقليدي على آثار تغير الأسعار في دخول الدول والشركات وتكاليف الإنتاج، يتيح مفهوم التراكم عبر نزع الملكية دراسة التحولات التي قد تطال ملكية الأصول الطاقوية والسيطرة عليها، خصوصًا عندما تؤدي الأزمات إلى ضغوط مالية أو مديونية متزايدة أو إعادة هيكلة الشركات والقطاعات الإنتاجية.

ويمكن التمييز، في هذا السياق، بين مستويين تحليليين مترابطين: أولاً: إعادة توزيع الدخل والثروة عبر الأسعار.

يؤدي ارتفاع أسعار النفط، في ظل ثبات العوامل الأخرى، إلى زيادة الإيرادات الإجمالية للجهات المصدرة، مقابل ارتفاع تكاليف الاستيراد لدى الدول المستهلكة. أما انخفاض الأسعار، فقد يخفّض إيرادات المنتجين ويخفف أعباء الاستيراد عن المستهلكين. ويتوقف الأثر الفعلي على عوامل أخرى، منها حجم الإنتاج والاستهلاك، والعقود، والضرائب، وأسعار الصرف.

ثانيًا: إعادة توزيع الأصول والسيطرة الاقتصادية عبر الأزمات.

قد تؤدي الأزمات الطاقوية، أو الانخفاض الحاد في الأسعار، أو القيود المالية والعقوبات، إلى تراجع الإيرادات وتفاقم الديون وصعوبة الحصول على التمويل. وفي ظروف معينة، قد تدفع هذه الضغوط بعض الشركات أو الدول إلى بيع أصولها، أو قبول إعادة هيكلة ملكيتها، أو منح حقوق تشغيل واستثمار طويلة الأجل لجهات أخرى. وقد يفضي ذلك إلى انتقال ملكية الأصول أو السيطرة عليها إلى أطراف تتمتع بقدرات مالية وتفاوضية أكبر.

وهنا تبرز الصلة بمفهوم Accumulation by Dispossession: إذ لا تقتصر النتائج المحتملة للأزمة على الخسائر المالية الآنية، بل قد تمتد إلى إعادة توزيع السيطرة على الموارد والبنية التحتية والأصول الاستراتيجية.

ومن ثم، يتيح إطار هارفي طرح سؤال يتجاوز تقلبات الأسعار إلى البنية الاقتصادية التي تتشكل في أعقاب الأزمات: هل تؤدي الأزمة إلى مجرد تراجع مؤقت في الإيرادات، أم تهبط الظروف لانقراض الأصول والحقوق الاقتصادية من فاعلين إلى آخرين؟

وعليه، فإن توظيف هذا الإطار في دراسة الطاقة يساعد على الربط بين الأزمات الطاقوية وإعادة هيكلة الملكية والسيطرة الاقتصادية، مع ضرورة التمييز بين مجرد انتقال الأصول وبين التراكم عبر نزع الملكية بوصفه تفسيراً نظرياً يتطلب إثبات آلياته في كل حالة.

وعليه، يمكن القول، في جانب نظريتي الماركنتالية الطاقوية الجديدة وتسليح الاعتماد المتبادل، على الرغم من التمييز بينها: فإن الأولى تركز على السيطرة على شبكات الطاقة، في حين تركز الثانية، على توظيف مركزية الشبكات لممارسة النفوذ، بينما يركز (هارفي) على آليات الاستحواذ وإعادة توزيع الأصول والثروة ضمن ديناميات التراكم الرأسمالي.

تحليل التراكم عن طريق نزع الملكية: (Accumulation by Dispossession) فحص ما إذا كانت عمليات انتقال الأصول والسيطرة قد أسهمت في تعزيز تراكم رأس المال لدى فاعلين محددين، على حساب فاعلين آخرين.

يتخذ المسار الكامل الصيغة الآتية:

أ- الصدمة الجيوسياسية

ب- اضطراب منظومة الطاقة

ج- ارتفاع تكاليف النقل والتأمين والتمويل

د- تقلب أسعار الطاقة

هـ- تغيير شروط التبادل التجاري

و- إعادة توزيع الدخل والقوة الشرائية

ز- تغيير قيمة الأصول والتدفقات النقدية

ح- تصاعد الضغوط المالية

ط- إعادة الهيكلة الاقتصادية

ك- انتقال ملكية الأصول أو السيطرة عليها

ل- إعادة تشكيل القوة الاقتصادية

م -اختبار فرضية التراكم عن طريق نزع الملكية

فالتسلسل السببي الذي تراه الدراسة والقابل للقياس في الدراسات القادمة ، هو الانتقال او التحول من الصدمة الجيوسياسية إلى إعادة توزيع الملكية والقوة الاقتصادية. وهنا نظريا يمكن استخلاص ماياتي:
ينتقل التحليل عبر هذا التسلسل من دراسة إعادة توزيع الدخل الناتجة عن تغير الأسعار (Price/Income Redistribution) إلى دراسة إعادة توزيع الأصول والسيطرة الاقتصادية (Asset/Control Redistribution). ويتيح ذلك اختبار ما إذا كانت أزمة الطاقة قد بقيت ضمن حدود التأثيرات السعرية، أم تحولت إلى فرصة لإعادة تشكيل الملكية وتراكم رأس المال، وفقاً لمنظور ديفيد هارفي. وان مثل هذا التسلسل يمثل من الناحية المنطقية مساراً سببياً مفترضاً للاختبار، وليس نتيجة حتمية ، إذ يتطلب إثبات الانتقال من الأزمة إلى إعادة توزيع الملكية أدلة على عمليات فعلية لنقل الأصول أو السيطرة الاقتصادية.

من «قوة العقدة» إلى «ملكية العقدة»:

تحليل السيطرة والاستحواذ في شبكات الطاقة يُوسّع منظور ديفيد هارفي لتحليل الشبكات الاقتصادية نطاق السؤال من دراسة المواقع الاستراتيجية للعقد داخل الشبكة إلى تحليل ملكيتها وآليات السيطرة عليها وإمكان الاستحواذ عليها في ظروف الأزمات. فالأهمية الاقتصادية للعقدة لا تتحدد فقط بموقعها وقدرتها على التأثير في تدفقات الطاقة، بل ترتبط أيضاً بمن يملكها، ومن يتحكم في تشغيلها، ومن يملك القدرة على الاستحواذ عليها عندما تتعرض الشبكة لاضطرابات اقتصادية أو جيوسياسية.
وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم مترابطة:

أ-قوة العقدة: (Node Power) تشير إلى القوة الاقتصادية والاستراتيجية التي تستمدّها العقدة من موقعها داخل الشبكة، ومدى تأثيرها في تدفقات الطاقة والأسعار وسلاسل الإمداد.

ب-ملكية العقدة: (Node Ownership) تشير إلى الجهة التي تمتلك الأصول المرتبطة بالعقدة، سواء كانت مادية، مثل خطوط الأنابيب ومحطات التصدير ومرافق التخزين، أو مؤسسية، مثل حقوق الامتياز والتشغيل والاستثمار.

ج-الاستحواذ على العقدة: (Node Capture) يشير إلى العملية التي تنتقل من خلالها ملكية العقدة أو السيطرة الفعلية عليها إلى فاعل اقتصادي آخر، نتيجة الضغوط المالية أو إعادة الهيكلة أو عمليات البيع والاستحواذ أو التحولات السياسية والقانونية.

وبناءً على هذا التمييز، لا تؤدي السيطرة الاستراتيجية على عقدة بالضرورة إلى امتلاكها، كما أن امتلاك الأصل لا يعني دائماً السيطرة الكاملة على تدفقاته، إذ قد تنتزع حقوق الملكية والتشغيل والتحكم بين أطراف متعددة.

وتبرز أهمية هذا الإطار عند تحليل الأزمات الجيوسياسية واضطرابات أسواق الطاقة، حيث يمكن أن تؤدي الضغوط المالية إلى إضعاف بعض المالكين، وتهيئة الظروف لانتقال الأصول أو حقوق السيطرة إلى فاعلين يمتلكون قدرة أكبر على التمويل والاستحواذ. وفي هذه الحالة، يصبح الاستحواذ على العقدة مدخلاً لتحليل إعادة توزيع القوة الاقتصادية داخل الشبكة.

ومن منظور هارفي، يمكن تفسير هذه العملية بوصفها حالة محتملة من التراكم عبر نزع الملكية (Accumulation by Dispossession)، شريطة إثبات أن الأزمة أسهمت في نقل فعلي للملكية أو السيطرة الاقتصادية، وأن هذا الانتقال أدى إلى إعادة توزيع الأصول والقوة لمصلحة فاعلين محددين. وعليه، ينتقل التحليل من السؤال عن من يمتلك الموقع الاستراتيجي الأقوى داخل الشبكة؟ إلى أسئلة أعمق تتعلق بمن يمتلك الأصول، ومن يتحكم في تشغيلها، ومن يستطيع الاستحواذ عليها في لحظات الأزمة. وبهذا، يصبح تحليل شبكات الطاقة إطاراً لا يقتصر على تفسير تدفقات الطاقة والقوة الناشئة عن المواقع الاستراتيجية، بل يمتد إلى دراسة التحولات في الملكية والسيطرة وآليات تراكم رأس المال.

تقترح هذه الدراسة مفهوم «التراكم عبر الصدمة الطاقوية» (Energy Shock Accumulation) بوصفه مفهوماً تحليلياً مشتقاً من إطار ديفيد هارفي النظري حول التراكم عبر نزع الملكية (Accumulation by Dispossession)، بهدف تفسير الكيفية التي قد تتحول بها الصدمات الجيوسياسية في أسواق الطاقة من مجرد اضطرابات في الأسعار والتدفقات التجارية إلى آليات لإعادة توزيع الأصول والدخل والسيطرة الاقتصادية.

ويشير المفهوم إلى عملية قد تؤدي فيها الصدمات الطاقوية إلى تغيير القيمة الاقتصادية للأصول، وإعادة توزيع التدفقات النقدية، وتفاقم الضغوط المالية على بعض الشركات والدول والجهات المالكة للأصول، بما قد يهيئ الظروف أمام فاعلين يمتلكون قدرات مالية أو سياسية أكبر للاستحواذ على أصول استراتيجية أو تعزيز سيطرتهم على أجزاء من سلسلة القيمة في قطاع الطاقة.

وتتمثل الآلية التحليلية لهذا المفهوم في تسلسل مترابط يبدأ بالصدمة الجيوسياسية، ويمر بتقلبات أسعار الطاقة وتغير قيمة الأصول وتفاوت القدرة على تحمل الخسائر، وصولاً إلى احتمالات إعادة الهيكلة المالية وانتقال الملكية أو السيطرة الاقتصادية. وقد تفضي هذه العملية، في ظروف معينة، إلى تعزيز تمركز الأصول والقوة الاقتصادية لدى فاعلين محددين، على حساب فاعلين آخرين تتراجع قدرتهم على الاحتفاظ بأصولهم أو التحكم فيها.

ويمكن توضيح هذا التسلسل على النحو الآتي:

الصدمة الجيوسياسية في أسواق الطاقة

تقلب الأسعار وتغير قيمة الأصول

تفاوت القدرة المالية على امتصاص الصدمة

تصاعد الضغوط المالية وإعادة الهيكلة

انتقال محتمل للملكية أو السيطرة

إعادة توزيع الأصول والقوة الاقتصادية

فالمسار التحليلي المقترح للتراكم عبر الصدمة الطاقوية، لا يقود من

الناحية النظرية، قيام الدراسة بافتراض أن كل صدمة طاقوية تؤدي بالضرورة إلى التراكم أو نزاع الملكية،

بل تتعامل مع هذه النتيجة بوصفها احتمالاً مشروطاً بطبيعة الصدمة، وتفاوت القدرات المالية والسياسية،

وآليات السوق، والقواعد المؤسسية والقانونية المنظمة لانتقال الأصول .

وعليه، فإن مفهوم «التراكم عبر الصدمة الطاقوية» ليس مصطلحاً أصلياً منسوباً إلى ديفيد هارفي، وإنما هو

مقترح مفاهيمي تطبيقي طورته الدراسة بالاستناد إلى نظريته، بهدف ربط الصدمات الجيوسياسية في أسواق

الطاقة بعمليات إعادة توزيع الملكية والسيطرة وتراكم رأس المال. ويتطلب إثبات تحقق هذه الآلية تجريبياً

توثيق انتقالات فعلية في الملكية أو السيطرة، وبيان الصلة السببية بينها وبين الصدمة الطاقوية، بدلاً من

الاكتفاء برصد تقلبات الأسعار أو تغير قيم الأصول .

القيمة الشبكية للطاقة (Network-Adjusted Energy Value)

تقترح هذه الدراسة مفهوم «القيمة الشبكية للطاقة» بوصفه إطاراً تحليلياً لتفسير القيمة الاقتصادية للطاقة في

ضوء الشبكات والبنى التحتية والممرات الجغرافية والمالية اللازمة لنقلها من مناطق الإنتاج إلى مراكز

الاستهلاك.

وينطلق هذا المفهوم من أن القيمة الاقتصادية للطاقة لا تتحدد فقط بسعرها عند المصدر، بل تتشكل أيضاً بفعل التكاليف والمخاطر المرتبطة بمسار انتقالها عبر شبكات النقل والتوزيع والتجارة والتمويل. وبناءً على ذلك، فإن السعر الذي يتحمله المستهلك النهائي يعكس تفاعل مجموعة من العوامل، تشمل سعر الطاقة عند المصدر، وتكاليف النقل والشحن، وأقساط التأمين، وتكاليف التمويل والائتمان، فضلاً عن الأعباء الإضافية الناجمة عن المخاطر الجيوسياسية والعسكرية واحتمالات تعطل الإمدادات أو اضطرابها إلى سلوك مسارات بديلة. كما تتأثر هذه القيمة بالتكاليف المرتبطة بالمرور عبر نقاط الاختناق الاستراتيجية، مثل المضائق البحرية والقنوات والممرات الحيوية للتجارة العالمية.

ومن هذا المنطلق، لا ينظر مفهوم القيمة الشبكية للطاقة إلى السعر النهائي باعتباره انعكاساً مباشراً لتكاليف الإنتاج وحدها، بل باعتباره حصيلة تفاعل بين الإنتاج والنقل والتأمين والتمويل والمخاطر الجغرافية والسياسية. فكلما ازدادت المسافة بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك، أو ارتفعت مخاطر النقل وتعقدت مسارات الإمداد، ازدادت احتمالات ارتفاع التكلفة النهائية للطاقة، وإن كانت درجة هذا التأثير تختلف باختلاف نوع الطاقة، وطبيعة العقود التجارية، وبدائل النقل المتاحة، وظروف السوق.

ومن منظور الاقتصاد السياسي الجغرافي، تتيح هذه المقاربة تجاوز التصور الذي يعامل الجغرافيا باعتبارها مجرد خلفية مكانية لعمليات إنتاج الطاقة وتداولها. فالموقع الجغرافي،

وإمكانية الوصول إلى الموانئ، وتوافر خطوط الأنابيب، والاعتماد على المضائق البحرية، ومستوى أمن الممرات التجارية، كلها عوامل يمكن أن تؤثر في تكاليف الإمدادات وفي القدرة التفاوضية للدول والشركات المسيطرة على البنى التحتية أو الممرات الاستراتيجية.

وتتضح أهمية هذا المفهوم بصورة خاصة عند حدوث الأزمات الجيوسياسية والعسكرية؛ إذ قد يؤدي تصاعد التوترات في منطقة استراتيجية إلى زيادة أقساط التأمين البحري، وارتفاع تكاليف الشحن، وتراجع توافر وسائل النقل، أو إعادة توجيه ناقلات الطاقة إلى مسارات أطول وأكثر تكلفة. وقد تنعكس هذه التطورات على الأسعار حتى عندما لا يتغير حجم الإنتاج بصورة جوهرية، وهو ما يبرز الدور الذي تؤديه شبكات النقل والممرات الجغرافية في تشكيل القيمة الاقتصادية للطاقة.

كما يسلط المفهوم الضوء على التفاوت بين الدول في قدرتها على الوصول إلى مصادر الطاقة والأسواق العالمية. فالدول التي تمتلك منافذ بحرية متعددة، أو شبكات أنابيب متنوعة، أو قدرات تخزين وبدائل لوجستية متقدمة، قد تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات وتقليل تكاليف الإمدادات. في المقابل، قد تواجه الدول التي تعتمد على ممرات محدودة أو مسارات نقل شديدة الحساسية للمخاطر الجيوسياسية أعباء إضافية تؤثر في أمنها الطاقوي وتنافسيتها الاقتصادية.

وتترتب على ذلك نتيجة تحليلية أساسية، مفادها أن الجغرافيا ليست مجرد عامل خارجي يؤثر في سعر الطاقة، بل هي أحد العناصر التي تسهم في تشكيل قيمتها الاقتصادية وتحديد شروط تداولها ووصولها إلى الأسواق. فالممرات الاستراتيجية والبنى التحتية وشبكات النقل والتمويل لا تؤدي وظيفة تقنية فحسب، بل يمكن أن تتحول أيضًا إلى مصادر للميزة الاقتصادية والنفوذ السياسي، تبعًا لموقعها الجغرافي ودرجة الاعتماد عليها ومدى توافر البدائل.

وعليه، يهدف مفهوم «القيمة الشبكية للطاقة» إلى تفسير الكيفية التي تتفاعل بها البنية التحتية والممرات الجغرافية والمخاطر السياسية والقدرات المالية في تحديد التكلفة النهائية للطاقة وتوزيع منافعها وأعبائها بين الدول والشركات والمستهلكين.

وتتمثل الإضافة المفاهيمية للدراسة في ربط القيمة الاقتصادية للطاقة بالشبكة الجغرافية واللوجستية والمالية التي تجعل انتقالها من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك ممكنًا، بما يوفر إطارًا تحليليًا لفهم كيفية تحوّل السيطرة على الممرات والبنى التحتية الاستراتيجية إلى مصدر للميزة الاقتصادية والنفوذ الجيوسياسي، وكيف تنعكس المخاطر التي تتعرض لها هذه الشبكات على أسعار الطاقة وأمن الإمدادات.

قوة نقطة الاختناق (Chokepoint Power)

تستند قوة نقطة الاختناق إلى قدرة الدولة أو الجهة المسيطرة على موقع جغرافي استراتيجي على التأثير في تدفقات الطاقة والتجارة الدولية، دون الحاجة إلى السيطرة على سوق الطاقة بأكمله أو امتلاك حصة كبيرة من الإنتاج العالمي. فالقوة الاستراتيجية هنا لا تنبع بالضرورة من حجم الموارد التي تمتلكها الدولة، بل من موقعها ضمن شبكة الإمدادات العالمية ومدى اعتماد الأطراف الأخرى على الممرات التي تقع تحت سيطرتها أو ضمن نطاق نفوذها.

وتتحقق هذه القوة عندما تكون نقطة جغرافية معينة ذات أهمية حيوية لحركة الطاقة، ويصعب تجاوزها أو تكون تكلفة استخدام المسارات البديلة مرتفعة اقتصاديًا ولوجستيًا. ففي هذه الحالة، يصبح الموقع الجغرافي مصدرًا للنفوذ، إذ يمكن أن يؤدي تعطله أو تقييد المرور عبره إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، واضطراب سلاسل الإمداد، وزيادة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. ويُعد مضيق هرمز مثالًا بارزًا على هذا النوع من القوة الجغرافية، نظرًا إلى أهميته في نقل النفط والغاز من منطقة الخليج إلى الأسواق الدولية. فالأهمية الاستراتيجية للمضيق لا ترتبط فقط بحجم الطاقة التي تمر عبره، بل أيضًا بمحدودية البدائل المتاحة لنقل كميات مماثلة بسرعة وتكلفة مماثلتين. ولذلك، فإن أي تهديد للملاحة فيه يمكن أن يتجاوز أثره النطاق الإقليمي، لينعكس على أمن الطاقة العالمي، وتكاليف الشحن والتأمين، وتوقعات الأسواق،

والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول. وتزداد أهمية مفهوم قوة نقطة الاختناق في أوقات الأزمات العسكرية والجيوستراتيجية، عندما تتحول احتمالات تعطل الممرات البحرية إلى عامل مؤثر في قرارات المنتجين والمستهلكين وشركات النقل والتأمين. وفي مثل هذه الظروف، قد تنشأ آثار اقتصادية واسعة حتى قبل حدوث توقف فعلي وكامل للتدفقات، نتيجة ارتفاع علاوات المخاطر وإعادة تقييم احتمالات انقطاع الإمدادات.

وفي هذا السياق، ينبغي التعامل مع توصيف وكالة الطاقة الدولية لأزمة عام 2026 بأنها أكبر اضطراب في تاريخ سوق النفط، ومع الإشارة إلى الانخفاض الحاد في حركة النفط عبر مضيق هرمز، بوصفهما ادعاءين يتطلبان توثيقاً مباشراً من تقارير الوكالة ذات الصلة. فإثبات حجم الاضطراب وتحديد مستواه التاريخي ضروريان لتجنب المبالغة في تقدير الأثر الاقتصادي أو الاستراتيجي للأزمة.

ومن منظور الاقتصاد السياسي الجغرافي، تكشف قوة نقطة الاختناق عن أحد الأبعاد الأساسية للعلاقة بين الجغرافيا والنفوذ؛ إذ يمكن لموقع محدود المساحة أن يمتلك تأثيراً يتجاوز بكثير حجمه المكاني، بسبب موقعه الحاسم ضمن شبكة التدفقات العالمية. فالقيمة الاستراتيجية للمضيق لا تنبع من مساحته أو موارده الذاتية، بل من وظيفته بوصفه ممراً حيوياً يربط مناطق الإنتاج بأسواق الاستهلاك.

وعليه، فإن قوة نقطة الاختناق تتمثل في القدرة على التأثير في التدفقات الاقتصادية والاستراتيجية من خلال موقع جغرافي يصعب الاستغناء عنه أو تعويضه بتكلفة مقبولة. ويتيح هذا المفهوم تفسير الكيفية التي تتحول بها السيطرة الجغرافية، أو القدرة على تهديد انسيابية المرور، إلى أداة للضغط السياسي والتأثير الاقتصادي، بما يجعل الممرات البحرية الاستراتيجية عناصر محورية في معادلات أمن الطاقة والتنافس الجيوستراتيجي العالمي.

قوة الزمن (Time Power)

تضيف هذه الدراسة مفهوم «قوة الزمن (Time Power)» بوصفه أحد الأبعاد الاقتصادية والجغرافية المؤثرة في حركة الطاقة والتجارة الدولية. وينطلق هذا المفهوم من أن الزمن اللازم لنقل الطاقة لا يمثل مجرد مدة لوجستية تفصل بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك، بل يشكل عاملاً اقتصادياً مؤثراً في تكاليف النقل، وكفاءة استخدام الموارد، واستمرارية الإمدادات، والقدرة التنافسية للأسواق. فكلما ازدادت مدة الرحلة البحرية، سواء نتيجة طول المسافة أو اضطراب السفن إلى تغيير مساراتها بسبب الأزمات الجيوستراتيجية أو تعطل الممرات الاستراتيجية، ترتبت على ذلك مجموعة من التكاليف الإضافية. وتشمل هذه التكاليف زيادة استهلاك الوقود، وارتفاع نفقات تشغيل السفن وأجور الطواقم،

وامتداد فترة ارتباط رأس المال بالشحنات قيد النقل، فضلاً عن تراجع معدل دوران السفن والحاجة إلى تخصيص عدد أكبر منها للحفاظ على مستوى الإمدادات نفسه. وقد تنعكس هذه التطورات أيضاً على أقساط التأمين وتكاليف التمويل، تبعاً لطبيعة المخاطر وظروف السوق.

وتتجاوز أهمية الزمن تكاليف الرحلة المباشرة؛ إذ يؤدي تأخر وصول شحنات الطاقة إلى إرباك جداول التسليم، وزيادة الحاجة إلى المخزونات الاحتياطية، ورفع احتمالات اختلال التوازن بين العرض والطلب في الأسواق المستوردة. وفي حالات الأزمات، قد يؤدي تراكم التأخيرات إلى تضخيم آثار الاضطراب الأولي، خصوصاً عندما تكون البدائل اللوجستية محدودة أو تكون الأسواق شديدة الاعتماد على الإمدادات المنتظمة. ومن منظور الاقتصاد السياسي الجغرافي، تبرز قوة الزمن عندما تؤدي التغيرات في المسارات الجغرافية إلى إطالة مدة نقل الطاقة بصورة تؤثر في كلفتها وتوافرها. فإغلاق ممر بحري استراتيجي أو تزايد المخاطر الأمنية فيه قد يجبر السفن على اتخاذ طرق بديلة أطول، وهو ما يحول المسافة الإضافية إلى زمن إضافي، ثم إلى تكاليف اقتصادية تنوزع على شركات النقل والموردين والمستهلكين. وبذلك، لا تقتصر أهمية السيطرة على الممرات الاستراتيجية على القدرة على تسهيل حركة التجارة أو تعطيلها، بل تمتد إلى التأثير في الوقت اللازم لوصول الإمدادات إلى الأسواق.

وعليه، فإن قوة الزمن تتمثل في القدرة على التأثير في القيمة الاقتصادية للطاقة من خلال التحكم في مدة انتقالها أو التأثير في انتظام تدفقها عبر الشبكات الجغرافية واللوجستية. فالزمن، في هذا السياق، ليس عنصراً محايداً، بل متغير اقتصادي تتحدد أهميته وفقاً لطبيعة السلعة، وحساسية السوق للتأخير، وتكاليف تشغيل وسائل النقل، ومدى توافر البدائل.

وتتمثل الإضافة المفاهيمية لهذا المحور في إبراز العلاقة بين الزمن والجغرافيا والتكلفة؛ إذ إن إطالة زمن الرحلة قد تؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية والمالية، وتراجع كفاءة استخدام الأسطول، وزيادة الضغوط على سلاسل الإمداد. ومن ثم، يصبح الزمن أحد الأبعاد التي ينبغي أخذها في الحسبان عند تحليل القيمة الشبكية للطاقة، إلى جانب المسافة الجغرافية، وتكاليف النقل، والمخاطر السياسية والعسكرية. وبذلك، تتحول مدة النقل من مجرد متغير زمني إلى عامل اقتصادي مؤثر في تكلفة الطاقة وأمن إمداداتها، فكلما ازدادت مدة الرحلة، ارتفعت احتمالات زيادة التكلفة وتراجع الكفاءة اللوجستية، وإن كان حجم هذا الأثر يتوقف على ظروف النقل والسوق وطبيعة المخاطر القائمة.

الطاقة بوصفها شبكة مالية (Energy as a Financial Network)

تنطلق هذه الدراسة من أن الطاقة لا تتحرك في الأسواق الدولية بوصفها سلعة مادية فحسب، بل ترتبط حركتها أيضًا بشبكة مالية موازية تشمل المدفوعات والتحويلات والتمويل والتأمين والائتمان وتسوية المعاملات التجارية. فبينما تنتقل شحنات النفط والغاز من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك، تتحرك الأموال في الاتجاه المقابل لتسوية قيمة هذه الشحنات، وتمويل عمليات إنتاجها ونقلها وتخزينها وتوزيعها. ومن هذا المنطلق، فإن فهم التجارة الدولية للطاقة يتطلب تحليل التدفقات المادية والمالية معًا، نظرًا إلى الترابط الوثيق بينهما. فانتقال النفط من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة لا يعتمد فقط على توافر الموارد ووسائل النقل والممرات الجغرافية، بل يتطلب أيضًا منظومة مالية قادرة على توفير التمويل، وتغطية المخاطر، وتنفيذ المدفوعات، وتسوية الالتزامات التجارية، وإتاحة الائتمان للأطراف المشاركة في سلسلة الإمداد.

وفي هذا السياق، تقترح الدراسة مفهوم «القوة النقدية للطاقة» (Monetary Energy Power) «للإشارة إلى قدرة الأنظمة المالية والنقدية على التأثير في الشروط التي تتم بموجبها تجارة الطاقة وانتقالها عبر الأسواق الدولية. ولا تقتصر هذه القوة على امتلاك الموارد النفطية أو التحكم في إنتاجها، بل تمتد إلى القدرة على التأثير في عملات التسعير والدفع، وشروط التمويل، وتكاليف التأمين، وآليات التسوية، وإمكانية الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية المرتبطة بالتجارة.

وتبرز أهمية هذا المفهوم عندما تصبح المعاملات المالية أداة للتأثير في تدفقات الطاقة؛ إذ يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف التمويل أو تشديد شروط الائتمان أو تقييد الوصول إلى أنظمة الدفع والتسوية إلى زيادة كلفة التجارة أو الحد من قدرة بعض الأطراف على إتمام معاملاتها. وبالمثل، يمكن للعملة المستخدمة في تسعير الطاقة وتسويتها أن تؤثر في احتياجات الدول والشركات إلى السيولة والاحتياطيات النقدية، وفي تعرضها لتقلبات أسعار الصرف ومخاطر التمويل.

ومن منظور الاقتصاد السياسي الجغرافي، يوسع هذا التصور نطاق تحليل الماركنتالية الجديدة، فلا تقتصر المنافسة الاستراتيجية على السيطرة على الموارد الطبيعية أو تأمين طرق نقلها، بل تشمل أيضًا التأثير في الشروط النقدية والمالية التي تحكم تداولها. فالقوة في أسواق الطاقة قد تنشأ من الجمع بين امتلاك الموارد، والتحكم في البنى التحتية والممرات الاستراتيجية، والقدرة على التأثير في التمويل والمدفوعات والتسويات المالية.

وعليه، تتمثل الإضافة المفاهيمية لهذا المحور في النظر إلى تجارة الطاقة باعتبارها شبكة مزدوجة، تتكامل فيها التدفقات المادية مع التدفقات المالية. ويتيح هذا المنظور تحليل الكيفية التي يمكن بها للقوة النقدية والمالية أن تتحول إلى مصدر للنفوذ الاقتصادي والجيوسياسي، وأن تؤثر في شروط الوصول إلى الأسواق وتكاليف التجارة واستمرارية الإمدادات.

وبذلك، تتوسع الماركنتالية الجديدة من التنافس على امتلاك الطاقة والسيطرة على مساراتها الجغرافية إلى التنافس على التحكم في الشروط المالية والنقدية التي تتيح انتقالها وتداولها وتسوية معاملاتها في الاقتصاد العالمي.

الطاقة والغذاء: الترابط بين أمن الطاقة والأمن الغذائي (Energy-Food Nexus)

تتطلب هذه الدراسة من أن أمن الطاقة والأمن الغذائي ليسا مجالين منفصلين، بل يرتبطان بشبكة من العلاقات الإنتاجية واللوجستية والاقتصادية التي تجعل أي اضطراب كبير في أسواق الطاقة قابلاً للانتقال إلى أسواق الغذاء. فالطاقة تدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة في مختلف مراحل إنتاج الغذاء ونقله وتخزينه وتصنيعه، بدءاً من تشغيل الآلات الزراعية وأنظمة الري، مروراً بإنتاج الأسمدة ونقل المدخلات الزراعية، وصولاً إلى توزيع المنتجات الغذائية ووصولها إلى المستهلك النهائي.

وتظهر هذه العلاقة بوضوح من خلال سلسلة انتقال الصدمة الاقتصادية، إذ يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى زيادة تكاليف النقل والشحن والتشغيل، كما قد يؤدي ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى زيادة تكلفة إنتاج بعض الأسمدة، ولا سيما الأسمدة النيتروجينية التي يعتمد إنتاجها بدرجة كبيرة على الغاز بوصفه مادة أولية ومصدرًا للطاقة.

وتنعكس هذه الزيادات، بحسب ظروف السوق ودرجة انتقال التكاليف، على تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار المنتجات الغذائية.

ولا يتوقف هذا التأثير عند ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، بل قد يمتد إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، وزيادة الضغوط التضخمية، واتساع التفاوت في القدرة على الحصول على الغذاء، خصوصاً في الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الطاقة والأسمدة والحبوب والمواد الغذائية الأساسية. وبذلك، يمكن أن تتحول الصدمة الطاقوية من اضطراب في سوق محددة إلى مشكلة اقتصادية واجتماعية أوسع تمس الاستقرار المعيشي والأمن الغذائي.

وتزداد أهمية هذا الترابط في حالات الأزمات الجيوسياسية التي تؤثر في الممرات البحرية الاستراتيجية. فعندما تتعطل حركة الشحن أو ترتفع مخاطر النقل والتأمين، لا تقتصر النتائج على تأخر وصول النفط والغاز، بل قد تشمل أيضاً ارتفاع تكاليف نقل الأسمدة والحبوب والسلع الغذائية الأخرى. كما أن تراجع إمدادات الغاز أو ارتفاع أسعاره قد يؤثر في إنتاج الأسمدة، بما ينعكس لاحقاً على تكاليف الزراعة والإنتاج الغذائي، وفقاً للمدة الزمنية التي تستغرقها هذه الآثار للانتقال عبر سلاسل الإمداد.

وفي هذا السياق، ينبغي توثيق الإشارة إلى تحليل وكالة الطاقة الدولية بشأن اضطرابات مضيق هرمز في عام 2026، ولا سيما تقدير فقدان سوق الغاز الطبيعي المسال ما يقارب 20% من الإمدادات العالمية بصورة مؤقتة، وارتفاع تقلبات الأسعار في آسيا وأوروبا، بالرجوع إلى التقرير الأصلي للوكالة. وإذا ثبت هذا التقدير في المصدر، فإنه يقدم مثلاً مهماً على الكيفية التي يمكن بها لاضطراب جغرافي في ممر استراتيجي أن يؤثر في أسواق الغاز العالمية، وأن يوسع نطاق المخاطر الاقتصادية إلى قطاعات تعتمد على الطاقة، بما فيها الزراعة والصناعات الغذائية.

ومن منظور الاقتصاد السياسي الجغرافي، يكشف مفهوم «الترابط بين الطاقة والغذاء (Energy-Food Nexus) عن الطبيعة المتشابكة لأمن الموارد في الاقتصاد العالمي. فأمن الغذاء لا يتحدد بالإنتاج الزراعي وحده، بل يتأثر أيضاً بتوافر الطاقة واستقرار أسعارها، وكفاءة شبكات النقل والتوزيع، واستمرارية إمدادات الأسمدة، ومدى تعرض سلاسل التوريد للمخاطر الجغرافية والسياسية. وبالمثل، فإن اضطرابات الغذاء قد تزيد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدول المستوردة، وتحد من قدرتها على التعامل مع الصدمات الخارجية.

وعليه، فإن تحليل أمن الطاقة بمعزل عن الأمن الغذائي قد يؤدي إلى إغفال جانب مهم من الآثار الاقتصادية والجيوسياسية للأزمات. وتبرز الحاجة إلى مقاربة متكاملة تدرس كيفية انتقال الصدمات بين أسواق الطاقة والنقل والأسمدة والزراعة والغذاء، مع مراعاة الفروق بين الدول من حيث قدرتها على التخزين، وتنويع مصادر الاستيراد، ودعم الإنتاج المحلي، وامتصاص ارتفاع التكاليف.

وتتمثل الإضافة المفاهيمية لهذا المحور في توضيح أن السيطرة على تدفقات الطاقة واستقرارها لا يؤثران في الصناعة والنقل فحسب، بل يمتدان إلى محددات الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم، فإن أمن الطاقة والغذاء يمثلان مجالين مترابطين ضمن منظومة أوسع للأمن الاقتصادي، تتداخل فيها الجغرافيا والبنية التحتية والتجارة الدولية والمخاطر الجيوسياسية.

القوة الشرائية الخارجية (External Purchasing Power)

تُعدّ القوة الشرائية الخارجية أحد المؤشرات المهمة لتقييم قدرة الاقتصاد الوطني على الحصول على السلع والخدمات والأصول الأجنبية من خلال موارده التصديرية. ويمكن تعريفها بأنها مقدار السلع والخدمات الأجنبية التي تستطيع الدولة الحصول عليها مقابل حصيلة صادراتها، في ضوء الأسعار النسبية للصادرات والواردات والتغيرات التي تطرأ على شروط التبادل التجاري.

وتتحدد القوة الشرائية الخارجية للصادرات بتفاعل عاملين رئيسيين، هما حجم الصادرات وأسعارها مقارنةً بأسعار الواردات. فعندما ترتفع أسعار الصادرات بالنسبة إلى أسعار الواردات، تتحسن شروط التبادل التجاري، وتزداد قدرة الدولة على تمويل وارداتها من خلال حصيلة صادراتها، مع ثبات العوامل الأخرى. وعلى العكس، يؤدي ارتفاع أسعار الواردات مقارنةً بأسعار الصادرات إلى تراجع القوة الشرائية الخارجية، حتى في الحالات التي لا تشهد فيها حصيلة الصادرات الاسمية انخفاضاً.

وتبرز أهمية هذا المفهوم بصورة خاصة في الاقتصادات المعتمدة على استيراد الطاقة، إذ تؤثر التقلبات في أسعار النفط والغاز بصورة مباشرة في تكلفة الواردات وفي القدرة على تمويل السلع والخدمات الأخرى. وفي هذا السياق، تناول Backus و Crucini العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وشروط التبادل التجاري، مسلطين الضوء على أهمية صدمات أسعار النفط في تفسير جانب من التغيرات التي تشهدها شروط التبادل التجاري عبر الزمن. وتكتسب هذه العلاقة أهمية إضافية بالنسبة إلى الدول المستوردة للطاقة، لأن ارتفاع أسعارها العالمية قد يؤدي إلى تدهور شروطها التجارية وزيادة الموارد التصديرية اللازمة لتغطية فاتورة الواردات.

غير أن تقييم الأثر الاقتصادي لصدمات الطاقة يتطلب تجاوز السعر العالمي المرجعي إلى تحليل التكلفة الفعلية للحصول على الطاقة وإيصالها إلى الاقتصاد المحلي. فقد تتضمن هذه التكلفة، إلى جانب سعر السلعة نفسها، نفقات النقل والشحن والتأمين والتخزين، فضلاً عن التكاليف الإضافية الناجمة عن اضطرابات الإمدادات أو تغيير مسارات التجارة. ومن ثم، قد ترتفع التكلفة الفعلية للطاقة المستوردة بدرجة تفوق التغير المسجل في السعر المرجعي، بما ينعكس سلباً على القوة الشرائية الخارجية للدولة.

ومن الناحية المنهجية، ينبغي التمييز بين شروط التبادل التجاري، التي تعكس العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات، وبين القوة الشرائية للصادرات، التي تأخذ في الحسبان أيضاً حجم الصادرات. فقد يؤدي تحسن أسعار الصادرات مقارنةً بأسعار الواردات إلى تحسين شروط التبادل التجاري، من دون أن تتحسن القوة الشرائية الكلية للصادرات بالقدر نفسه إذا تراجع حجم الصادرات بصورة ملحوظة.

ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة عند تحليل صدمات الطاقة، لأن آثارها قد تتزامن مع انخفاض كميات الصادرات أو اضطراب طرق نقلها، بما يحدّ من قدرة الدولة على تمويل وارداتها. وبناءً على ذلك، فإن تحليل الأثر الخارجي لصدمات الطاقة ينبغي أن يدمج بين ثلاثة أبعاد مترابطة: التغير في أسعار الطاقة العالمية، والتغير في التكلفة الفعلية للواردات، والتغير في حجم الصادرات والقدرة على تمويل الاستيراد. ويسمح هذا الإطار بتقييم أكثر دقة لمدى انتقال صدمات الطاقة إلى القوة الشرائية الخارجية، وتحديد انعكاساتها على الميزان التجاري والدخل الحقيقي والقدرة الاقتصادية للدولة على تلبية احتياجاتها من الأسواق الدولية.

إعادة تعريف (مفهوم اللعبة الصفريّة) في أسواق الطاقة العالمية.

لا تنطلق هذه الدراسة من افتراض أن سوق الطاقة العالمية تمثل لعبة صفريّة بالكامل، إذ إن تطور هذا السوق يرتبط بمجموعة من العوامل التي يمكن أن تسهم في توسيع حجم النشاط الاقتصادي وزيادة الموارد المتاحة، وفي مقدمتها الاستثمار، والتقدم التكنولوجي، وزيادة الإنتاج، وتطوير مصادر الطاقة البديلة. وبناءً على ذلك، فإن المكاسب التي تحققها دولة معينة في سوق الطاقة لا تعني بالضرورة تكبد دولة أخرى خسارة مساوية لها، لأن التوسع في الإنتاج وتحسين الكفاءة وتطوير البدائل يمكن أن يؤدي إلى خلق قيمة اقتصادية إضافية.

ومع ذلك، فإن بعض صدمات الطاقة، ولا سيما تلك الناجمة عن التوترات الجيوسياسية أو تعطل طرق الإمداد أو تضرر البنية التحتية، قد تتضمن آثاراً توزيعية وخسائر اقتصادية حقيقية في آن واحد. ومن ثم، فإن تحليل هذه الصدمات يتطلب التمييز بين نوعين رئيسيين من الآثار الاقتصادية.

أولاً: إعادة توزيع القوة الشرائية (Zero-Sum Redistribution).

تشير إعادة توزيع القوة الشرائية إلى انتقال جزء من الدخل الحقيقي أو القدرة على الحصول على السلع والخدمات بين الدول نتيجة التغيرات في الأسعار النسبية وشروط التبادل التجاري. فعندما ترتفع أسعار النفط، قد تتحسن الإيرادات التصديرية للدول المصدرة، في حين ترتفع تكاليف الاستيراد بالنسبة إلى الدول المستوردة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع قوتها الشرائية الخارجية.

ويعكس هذا الأثر جانباً توزيعياً من صدمة الطاقة، إذ يمكن أن تؤدي التغيرات السعرية إلى إعادة توزيع المكاسب الاقتصادية بين الأطراف المشاركة في التجارة الدولية. ومع ذلك، لا يعني هذا بالضرورة أن جميع المكاسب التي تحققها الدول المصدرة تقابلها خسائر مساوية تماماً لدى الدول المستوردة،

لأن النتائج النهائية تتوقف أيضاً على تغير كميات الإنتاج والاستهلاك، واستجابات الأسواق، وطبيعة العقود التجارية، ومدى انتقال التغيرات السعرية إلى بقية القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: الخسائر الاقتصادية الحقيقية. (Real Economic Loss)

تتمثل الخسائر الاقتصادية الحقيقية في انخفاض الموارد المتاحة للاقتصاد أو تراجع الناتج والرفاه الاقتصادي نتيجة تعطل النشاط الإنتاجي أو ارتفاع تكاليف استخدام الموارد. وتنشأ هذه الخسائر عندما تؤدي صدمات الطاقة إلى إطالة مسارات النقل، وزيادة استهلاك الوقود، وارتفاع تكاليف التخزين والتأمين، وتعطل الإنتاج، أو تدمير البنية التحتية للطاقة والنقل.

وتختلف هذه الخسائر عن مجرد إعادة توزيع الدخل بين الدول؛ إذ إن ارتفاع تكاليف النقل أو التأمين، على سبيل المثال، قد يتضمن انتقالاً للدخل إلى الشركات المقدمة لهذه الخدمات، لكنه قد ينطوي أيضاً على استهلاك موارد إضافية أو ضياع فرص إنتاجية. كذلك، فإن توقف المصانع أو تضرر البنية التحتية قد يؤدي إلى فقدان إنتاج حقيقي لا يمكن تعويضه بمجرد انتقال الإيرادات من دولة إلى أخرى.

ومن هذا المنطلق، ينبغي التمييز بين التكاليف المالية التي تمثل تحويلات بين الأطراف الاقتصادية، والتكاليف الحقيقية التي تعكس استهلاك موارد إضافية أو فقدان الناتج الممكن تحقيقه. ويكتسب هذا التمييز أهمية منهجية لتجنب المبالغة في تقدير الخسائر الاقتصادية الكلية أو احتساب الأثر نفسه أكثر من مرة. ثالثاً: الإطار التحليلي للأثر الاقتصادي لصدمات الطاقة.

استناداً إلى ما تقدم، يمكن النظر إلى صدمة الطاقة باعتبارها تتضمن بُعدين مترابطين: إعادة توزيع القوة الشرائية بين الدول، والخسائر الاقتصادية الحقيقية الناجمة عن اضطراب الإنتاج والنقل والإمدادات. وبذلك، لا يقتصر أثر الصدمة على تحديد الأطراف المستفيدة والمتضررة من تغير الأسعار، بل يمتد إلى تقييم ما إذا كانت هذه الصدمة تؤدي إلى انخفاض صافي الناتج والرفاه الاقتصادي العالمي .

ويمكن التعبير عن هذا التصور في إطار مفاهيمي مبسط، يتمثل في اجتماع الأثر التوزيعي والخسائر الاقتصادية الحقيقية ضمن المحصلة الكلية لصدمة الطاقة. ولا تمثل هذه العلاقة معادلة محاسبية دقيقة، بل إطاراً تحليلياً يتطلب تطبيقه الكمي تحديد حدود الصدمة، والفترة الزمنية للتحليل، وآلية انتقال التكاليف والأسعار، والتمييز بين التحويلات المالية والخسائر الصافية في الموارد والإنتاج.

وعليه، فإن إعادة تعريف مفهوم اللعبة الصفيرية في أسواق الطاقة تقتضي عدم الخلط بين إعادة توزيع المكاسب والخسائر الناجمة عن تغير الأسعار، وبين التراجع الفعلي في الكفاءة الاقتصادية والناتج العالمي. فبينما قد تعكس التحولات السعرية انتقالاً للقوة الشرائية بين الدول،

فإن اضطرابات الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل وتعطل الإنتاج وتدمير البنية التحتية قد تؤدي إلى خسائر حقيقية تتجاوز مجرد إعادة توزيع الدخل. ويتيح هذا التمييز بناء إطار أكثر دقة لتحليل الآثار الاقتصادية لصدمة الطاقة وتقييم انعكاساتها على التجارة الدولية والرفاه الاقتصادي العالمي.

النموذج النظري المتكامل لانتقال صدمات الطاقة وإعادة توزيع القوة الاقتصادية.

تتطلب الدراسة من فرضية أن الآثار الاقتصادية للصدمة الجيوسياسية في أسواق الطاقة لا تقتصر على التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط والغاز، بل تمتد إلى شبكات النقل والإمداد والتأمين والتمويل والتكرير، بما يؤثر في التكلفة الفعلية للحصول على الطاقة، وشروط التبادل التجاري، والقوة الشرائية الخارجية، وقدرة الدول والفاعلين الاقتصاديين على امتلاك الأصول الاستراتيجية أو التحكم فيها. ويستند هذا التصور إلى الربط بين أدبيات التجارة الدولية وشروط التبادل التجاري، وأدبيات الاعتماد المتبادل الشبكي التي أبرزها Farrell وNewman (2019)، ومفهوم التراكم عبر نزع الملكية لدى Harvey (2003)، 2004. (غير أن الجمع بين هذه الأدبيات في نموذج واحد يمثل الإطار التفسيري المقترح في هذه الدراسة، ولا ينبغي نسبته إلى أي من هذه المراجع منفرداً.

يتكون النموذج من سلسلة مترابطة من الآليات الاقتصادية :

الصدمة الجيوسياسية

Geopolitical Shock

اضطراب شبكات الطاقة والإمداد

Network Disruption صدمة

التكاليف والأسعار

Cost and Price Shock

تغير شروط التبادل التجاري

Terms of Trade

تغير القوة الشرائية الخارجية

External Purchasing Power

إعادة تقييم الأصول وتغيير القدرة على تمويلها

Asset Revaluation and Financing Capacity

احتمال إعادة توزيع الملكية أو السيطرة الاقتصادية

Ownership or Control Redistribution

وعلى الرغم من ذلك ، لا يُفترض أن تعمل هذه المراحل بصورة آلية أو حتمية ، فقد تخفف المخزونات الاستراتيجية، والطرق البديلة، ومرونة الإنتاج، والسياسات المالية والنقدية من انتقال الصدمة بين المراحل. كما أن إعادة تقييم الأصول لا تعني بالضرورة انتقال ملكيتها، إذ يتوقف ذلك على الظروف التمويلية والمؤسسية والقانونية المحيطة بالأزمة.

وبناءً عليه، يتيح النموذج التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل: انتقال الصدمة عبر الشبكات، وانعكاسها على القوة الشرائية والدخل الحقيقي، واحتمال تحول آثارها الاقتصادية إلى تغييرات في ملكية الأصول أو السيطرة عليها.

الماركنتالية الطاقوية الجديدة: التعريف والإطار التفسيري.

تقترح الدراسة مفهوم الماركنتالية الطاقوية الجديدة (New Energy Mercantilism) بوصفه إطاراً لتحليل استخدام الموارد والبنى التحتية والشبكات المالية واللوجستية لتحقيق أهداف اقتصادية وجيوسياسية تتجاوز مجرد زيادة حجم الإنتاج أو الصادرات. وتُعرّف إجرائياً بأنها:

نمط من القوة الجيو اقتصادية يقوم على الاستخدام الاستراتيجي للموارد الطاقوية وعقد النقل والإمداد والشبكات المالية والمعلوماتية، بهدف التأثير في إنتاج القيمة وتوزيعها، وفي شروط الوصول إلى الأسواق، وفي القدرة على تمويل الأصول المرتبطة بالطاقة وامتلاكها أو التحكم فيها .

ويستند هذا المفهوم إلى أربعة أبعاد مترابطة:

قوة المورد (Resource Power): القدرة على إنتاج الطاقة والتحكم في حجم المعروض وتوقيته.

قوة الشبكة (Network Power): القدرة على التأثير في طرق النقل والتكرير والتخزين والموانئ ونقاط الاختناق.

القوة المالية: (Financial Power) القدرة على توفير التمويل والتأمين والتسوية المالية وإدارة المخاطر. قوة الأصول: (Asset Power) القدرة على امتلاك البنية التحتية الاستراتيجية أو التحكم في تشغيلها وشروط الوصول إليها.

ويمثل هذا التعريف اقتراحاً مفاهيمياً للدراسة، وليس مصطلحاً معيارياً مستقراً في الأدبيات الاقتصادية. ولذلك، ينبغي اختبار فائدته التفسيرية من خلال قدرته على الربط بين هذه الأبعاد وتفسير نتائج لا يفسرها تحليل أسعار الطاقة وحده.

من لعنة الموارد إلى هشاشة الشبكات.

توضح أدبيات لعنة الموارد (Resource Curse) أن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية قد يرتبط بتقلب الإيرادات، وضعف التنوع الاقتصادي، ومشكلات الحوكمة والمؤسسات، واحتمال ظهور المرض الهولندي. إلا أن الاعتماد على الموارد ليس سبباً حتمياً لهذه النتائج، إذ تتأثر آثار الموارد بجودة المؤسسات والسياسات الاقتصادية وطبيعة إدارة الإيرادات.

وتقترح الدراسة توسيع هذا الإطار من خلال مفهوم هشاشة الشبكات (Network Vulnerability) ، الذي يشير إلى تعرض الاقتصاد لخسائر كبيرة عند تعطل عقدة أو مسار أو نظام خارجي يصعب استبداله بسرعة أو بتكلفة معقولة.

وتظهر هذه الهشاشة عندما يعتمد الاقتصاد على مصدر واحد للاستيراد، أو ممر رئيسي للتصدير، أو مجموعة محدودة من المصافي، أو نظام تأمين وتمويل خارجي يصعب استبداله، أو بنية تحتية تفتقر إلى البدائل التشغيلية.

وتختلف هشاشة الشبكات عن هشاشة الموارد؛ فقد يمتلك الاقتصاد مورداً طبيعياً وفيراً، لكنه يظل عرضة للصدمات إذا افتقر إلى طرق بديلة لنقله أو إلى القدرة على تكثيره وتخزينه أو تسويقه. وبالعكس، قد يحد تنوع المسارات والموردين والمخزونات من أثر الصدمة حتى في اقتصاد يعتمد على عدد محدود من الموارد.

وعليه، فإن فرضية الدراسة هنا هي أن هشاشة الشبكة قد تضخم هشاشة المورد، وقد تصبح العامل الحاسم في تحديد حجم الخسارة الاقتصادية عند وقوع الصدمة. ويتطلب إثبات هذه الفرضية مقارنة درجات الاعتماد والتركيز والبدائل المتاحة، وليس الاكتفاء بوصف الاقتصاد بأنه هش شبكياً.

المؤشرات المقترحة للقياس

لتحويل الإطار النظري إلى نموذج قابل للاختبار .

تقترح الدراسة مؤشرين أوليين، على أن يخضعا للتعريف الإحصائي والتحقق من صلاحية البيانات قبل استخدامهما في التقدير الكمي.

أولهما: مؤشر صافي أثر القوة الشرائية الخارجية (NEPPI)

يهدف مؤشر Net External Purchasing Power Impact إلى قياس التغير في قدرة الاقتصاد على الحصول على السلع والخدمات الأجنبية بعد احتساب الآثار الأساسية للصدمات الخارجية. ويُقترح أن يتضمن، بحسب طبيعة الاقتصاد والبيانات المتاحة، التغير في إيرادات الصادرات النفطية، وفاتورة واردات الطاقة، وتكاليف الشحن والتأمين، وفاتورة الغذاء، والخسائر الاقتصادية المرتبطة بتعطّل الشبكات.

لكن جمع هذه المتغيرات وطرحها مباشرة لا ينتج بالضرورة مؤشراً صالحاً للقوة الشرائية الخارجية؛ إذ يجب مراعاة اختلاف وحدات القياس، وتداخل بعض البنود، وكون بعض المدفوعات تحويلات مالية إلى جهات أخرى، في حين تمثل بنود أخرى خسائر حقيقية أو تغيرات في الدخل الخارجي.

لذلك، ينبغي بناء المؤشر على أساس مقارنة الوضع الفعلي بوضع مرجعي محدد، مع توحيد الفترة الزمنية ووحدة القياس، والتمييز بين التغير في الدخل الخارجي والتغير في تكاليف الاستيراد والخسائر الحقيقية. ويمكن استخدام المؤشر لقياس أثر الصدمة على القدرة الفعلية للاقتصاد على تمويل وارداته، بشرط توثيق مكوناته ومنهجية حسابه.

وثانيهما: مؤشر هشاشة شبكة الطاقة (ENVI)

يهدف مؤشر Energy Network Vulnerability Index إلى قياس مدى تعرض الاقتصاد لاضطرابات شبكات الطاقة الخارجية والداخلية. وتقترح الدراسة أن يتضمن خمسة أبعاد:

الرمز / البعد المقترح / أمثلة للقياس

C

تركّز نقاط الاختناق نسبة التدفقات التي تمر عبر مسارات محدودة

R

الاعتماد على واردات الطاقة نسبة الواردات إلى الاستهلاك المحلي

I

تركز مصادر الاستيراد حصة أكبر الموردين ومؤشرات التركيز

F

الاعتماد المالي الخارجي التعرض لقنوات تمويل أو تأمين يصعب استبدالها

S

تركز بنية التكرير الاعتماد على عدد محدود من المصافي أو المنتجات.

ولا يكفي تحديد الأبعاد لإنتاج مؤشر مركب، بل يتطلب ذلك تعريفاً موحداً لكل متغير، وتطبيع قيمه، وتحديد أوزانه، والتحقق من عدم تكرار قياس الظاهرة نفسها في أكثر من مكون. ويمكن البدء بأوزان متساوية لأغراض المقارنة الأولية، ثم اختبار متانة النتائج باستخدام أوزان بديلة تستند إلى مبررات نظرية أو إحصائية.

وتتمثل الفرضية القابلة للاختبار في أن ارتفاع هشاشة الشبكة يرتبط بزيادة انتقال الصدمات الخارجية إلى تكاليف الاستيراد والإنتاج والدخل الحقيقي، مع اختلاف حجم الأثر بحسب قدرة الاقتصاد على التكيف.

تطبيق النموذج على الاقتصاد العراقي.

يمثل العراق حالة تطبيقية مهمة لدراسة العلاقة بين صدمات الطاقة والقوة الشرائية الخارجية، نظراً إلى الدور المحوري لصادرات النفط في الإيرادات العامة والحسابات الخارجية، وإلى ارتباط الإنفاق العام بدرجة كبيرة بالإيرادات النفطية.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 إلى استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، مع عرض بيانات الإنتاج والصادرات والإيرادات النفطية وتوقعات المالية العامة. غير أن الأرقام الواردة في المسودة الأصلية، بما فيها بيانات 2025 و2026، يجب مطابقتها مع الجداول الأصلية للتقرير وتحديد ما إذا كانت قيماً فعلية أم تقديرات أم توقعات، قبل اعتمادها في النسخة النهائية.

ومن منظور النموذج المقترح، يمكن أن تنتقل صدمة الطاقة إلى الاقتصاد العراقي عبر مسارين متزامنين. المسار الأول: أثر ارتفاع أسعار النفط في الإيرادات الخارجية.

قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات التصديرية، وتحسين القدرة على تمويل الواردات، وتخفيف الضغوط على المالية العامة والحساب الخارجي، إذا بقيت كميات التصدير مستقرة ولم تقابل الزيادة السعرية تكاليف أو خسائر أخرى كبيرة.

المسار الثاني: أثر ارتفاع التكاليف الخارجية واضطراب الشبكات.

قد تترافق الصدمة مع ارتفاع تكاليف النقل والتأمين والاستيراد، وزيادة أسعار الغذاء والسلع الوسيطة، وارتفاع تكاليف تمويل التجارة. كما قد يؤدي تعطل طرق التصدير أو انخفاض الكميات المصدرة إلى الحد من المكاسب التي تحققها زيادة الأسعار.

وبذلك، فإن تحسن الإيرادات النفطية الاسمية لا يثبت بالضرورة تحسن القوة الشرائية الخارجية الصافية، إذ يتوقف ذلك على مقدار الزيادة في الإيرادات الفعلية، وتكاليف الواردات، وحجم الصادرات، وأسعار السلع المستوردة، والتغير في شروط الحصول على التمويل والنقل.

ويتيح هذا التطبيق اختبار ما إذا كان ارتفاع أسعار النفط يحسن الوضع الخارجي للعراق بصورة متناسبة، أم أن ارتفاع تكاليف الواردات والقيود الشبكية يحد من المكاسب. كما يتيح التمييز بين الأثر المباشر للأسعار والأثر غير المباشر لتعطل الإمدادات.

العراق ومفهوم التراكم عبر نزع الملكية لدى هارفي.

يضيف مفهوم التراكم عبر نزع الملكية (Accumulation by Dispossession) لدى David Harvey بُعداً آخر إلى تحليل صدمات الطاقة، إذ يركز على الكيفية التي قد تؤدي بها بعض الأزمات والعمليات المؤسسية والمالية إلى نقل الأصول أو الحقوق الاقتصادية أو السيطرة عليها.

وفي الحالة العراقية، لا يكفي رصد ارتفاع الديون أو تراجع الإيرادات أو زيادة مشاركة المستثمرين الأجانب لإثبات حدوث تراكم عبر نزع الملكية. بل ينبغي التحقق مما إذا كانت الأزمة قد أدت فعلياً إلى تغير في الملكية أو السيطرة أو شروط الانتفاع بالأصول الاستراتيجية.

ولأغراض الاختبار، تقترح الدراسة فحص العقود النفطية، والمصافي، والموانئ، وخطوط الأنابيب، ومحطات الكهرباء، وعقود الخدمات النفطية، والاستثمارات الأجنبية، وترتيبات الدين، وعمليات الخصخصة والشراقات طويلة الأجل.

ويجب أن يتضمن هذا الفحص طبيعة الحقوق المنقولة، والجهات المالكة والمشغلة، وشروط التسعير والتمويل، ومدة العقود، وتوزيع المخاطر والعوائد، والبدائل المتاحة للدولة عند التفاوض.

إذا أثبتت البيانات انتقالاً فعلياً في الملكية أو السيطرة ضمن شروط ترتبط بالأزمة، فقد يكون من المناسب تحليل الحالة في ضوء مفهوم هارفي. أما إذا اقتصر النتائج على تغير أسعار الصادرات أو الواردات أو توزيع الإيرادات بين المنتجين والمستهلكين، فينبغي استخدام مفاهيم إعادة توزيع الدخل أو الربح أو القوة الشرائية، دون افتراض حدوث انتقال في الملكية .

ويضمن هذا التمييز ألا يتحول الإطار النقدي إلى استنتاج مسبق، بل يبقى فرضية تفسيرية تتحدد صلاحيتها وفق الأدلة.

التكرير المحلي بوصفه عقدة استراتيجية.

لا تقتصر أهمية التكرير على زيادة القيمة المضافة المحلية، بل تمتد إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على تحويل النفط الخام إلى منتجات قابلة للاستهلاك والتجارة، وتقليل بعض أشكال الاعتماد على الأسواق الخارجية. فكلما ازدادت قدرة التكرير المحلية الملائمة لتركيبية الطلب، أمكن تقليل الاعتماد على استيراد بعض المنتجات النفطية، وتحسين مرونة الاستجابة للاضطرابات الخارجية. إلا أن هذه النتيجة ليست تلقائية، إذ تعتمد على نوعية المصافي، وكفاءتها التشغيلية، وتوافر النفط الخام والغاز والكهرباء، ومتطلبات الصيانة، وجودة المنتجات، وتكاليف الإنتاج، والاعتبارات البيئية.

ومن ثم، فإن زيادة طاقة التكرير لا ينبغي أن تُقاس بالطاقة الاسمية وحدها، بل بمقدار الإنتاج الفعلي، ومزيج المنتجات، ودرجة الاعتمادية التشغيلية، ومدى إحلال المنتجات المحلية محل الواردات. وفي إطار النموذج المقترح، يمكن اعتبار التكرير المحلي أحد عناصر تقليل هشاشة الشبكة، إلى جانب تنويع طرق التصدير، وتطوير التخزين، وتوسيع مصادر الاستيراد، وتحسين كفاءة النقل والإمداد.

إعادة تعريف القوة الطاقوية: من الإنتاج إلى الصمود.

تقترح الدراسة توسيع مفهوم القوة الطاقوية بحيث لا يقتصر على حجم الإنتاج أو الاحتياطيات، بل يشمل القدرة على الوصول إلى الأسواق، والتحكم في حلقات الشبكة، وتوفير التمويل، وامتصاص الصدمات واستعادة النشاط الاقتصادي بعد وقوعها.

ويتضمن هذا التصور أربعة أبعاد رئيسية:

القدرة الإنتاجية: حجم الإنتاج، وكفاءة التشغيل، والقدرة على الاستجابة لتغيرات الطلب.

القدرة الشبكية: توافر طرق التصدير والاستيراد والتخزين والتكرير والبدائل التشغيلية.

القدرة المالية: إمكانية تمويل التجارة والاستثمار وإدارة تقلبات الإيرادات وتكاليف الاستيراد. الصمود الاقتصادي: القدرة على المحافظة على الوظائف الأساسية للاقتصاد واحتواء آثار الصدمات واستعادة النشاط.

ويؤدي هذا التعريف إلى نتيجة مهمة مفادها أن وفرة الموارد لا تكفي وحدها لضمان القوة الطاقوية، إذ قد تكون دولة منتجة للنفط شديدة التعرض للاضطرابات إذا اعتمدت على مسار تصدير واحد أو افتقرت إلى الاحتياطات والبدائل المالية والتشغيلية.

وبذلك، يصبح الصمود أحد الأبعاد القابلة للقياس في تقييم القوة الطاقوية، وليس مجرد وصف عام لقدرة الدولة على مواجهة الأزمات.

التوجهات المقترحة للسياسة الاقتصادية العراقية.

تستخلص الدراسة مجموعة من التوجهات التي يمكن تقييم جدواها الاقتصادية والمالية في ضوء درجة هشاشة الشبكات العراقية والتي يمكن توقيت تنفيذها حسب الأولويات الممكنة ومنها :

-تنويع طرق التصدير: دراسة البدائل المتاحة لخطوط الأنابيب والموانئ ومسارات النقل، وتقييم تكلفتها وقدرتها الفعلية على العمل عند تعطل المسارات الرئيسية.

-تطوير التكرير المحلي: رفع كفاءة المصافي والاعتمادية التشغيلية، وتحسين مزيج المنتجات، وتقييم فرص تقليل الاعتماد على الاستيراد.

-بناء مخزونات استراتيجية: تحديد مستويات المخزون الملائمة للنفط والمنتجات والسلع الأساسية وفق المخاطر وكلفة التخزين.

-تنويع الأسواق: الحد من التركيز المفرط في أسواق التصدير، مع مراعاة جودة الطلب والأسعار وشروط العقود.

-تنويع مصادر الاستيراد: تقليل الاعتماد على عدد محدود من الموردين في الغذاء والسلع الوسيطة والمنتجات النفطية.

-تعزيز القدرة المالية: تطوير أدوات إدارة تقلب الإيرادات النفطية، وتحسين إدارة السيولة والدين

والاحتياطات، وضمان استمرارية تمويل الواردات الأساسية.

-تطوير قاعدة بيانات متكاملة: ربط بيانات الأسعار والكميات والشحن والتأمين وحركة الناقلات والمخزونات والمصافي والموانئ والعقود والأسواق.

مقترح إنشاء المرصد العراقي لشبكات الطاقة.

تقترح الدراسة إنشاء المرصد العراقي لشبكات الطاقة (Iraqi Energy Network Observatory) بوصفه أداة مؤسسية لدعم تحليل المخاطر والإنذار المبكر، وربط المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية بالبنية التحتية المحلية.

ويمكن أن تتضمن وظائف المرصد ما يأتي:

رصد نقاط الاختناق ومسارات تصدير النفط واستيراد السلع والطاقة.

متابعة حركة الناقلات ومؤشرات توافر النقل البحري.

جمع بيانات أسعار الشحن والتأمين وتغيراتها أثناء الأزمات.

تحليل المخاطر الجيوسياسية واضطرابات طرق الإمداد.

متابعة إنتاج المصافي ومعدلات تشغيلها والمخزونات المتاحة.

رصد أسعار المنتجات النفطية والسلع الغذائية الأساسية.

تحليل شروط العقود والتغيرات في الأسواق ووجهات التصدير.

إعداد سيناريوهات لانتقال الصدمات إلى الإيرادات والمالية العامة والقوة الشرائية الخارجية.

تطوير مؤشرات إنذار مبكر وموجزات دورية لصناع القرار.

ويتطلب إنشاء المرصد تحديد الجهة المسؤولة عنه، ومصادر البيانات، وآليات تبادل المعلومات بين

المؤسسات، ومعايير التحقق من الجودة، وضوابط سرية المعلومات التجارية والأمنية.

كما ينبغي الفصل بين الرصد الوصفي والتنبؤ؛ فامتلاك بيانات عن الأسعار والشحن لا يكفي وحده للتنبؤ

بالخسائر، ما لم تُبنى نماذج تربط هذه البيانات بكميات التجارة والإنتاج والتكاليف الفعلية.

النتائج النظرية المتوقعة والفرضيات القابلة للاختبار

يمكن تلخيص الإسهام النظري للدراسة في مجموعة من القضايا التي تحتاج إلى التمييز بين ما تقترحه

الأدبيات وما تسعى الدراسة إلى اختباره:

أولاً، لا ينبغي النظر إلى النفط بوصفه سلعة منفصلة عن البنية التحتية والأنظمة التي تتيح نقله وتكريره

وتمويله وتسويقه.

ثانياً، قد تؤثر السيطرة على بعض العقد الاستراتيجية في قدرة الفاعلين على الوصول إلى الأسواق وتوزيع

تكاليف الاضطراب، لكن حجم هذا التأثير يتوقف على توافر البدائل وقواعد السوق.

ثالثاً، يمكن أن تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى زيادة تكاليف النقل والتأمين والتمويل، بما يجعل السعر المرجعي للطاقة غير كافٍ وحده لقياس تكلفة الحصول عليها.

رابعاً، تمثل القوة الشرائية الخارجية إحدى القنوات التي تنتقل عبرها تغيرات الأسعار وشروط التبادل التجاري إلى الاقتصاد الوطني، لكنها ليست القناة الوحيدة، إذ تؤثر أيضاً الكميات المتداولة وأسعار السلع الأخرى والتحويلات المالية والاستجابات المحلية.

خامساً، قد تتضمن الصدمة إعادة توزيع للدخل والريع بين الأطراف الاقتصادية، وقد تترافق مع خسائر حقيقية ناجمة عن تعطل الإنتاج واستهلاك موارد إضافية.

سادساً، لا يمكن الاستدلال على إعادة توزيع الملكية أو السيطرة من تغير الأسعار أو تراجع الإيرادات وحدهما، بل يتطلب ذلك أدلة على تغير الحقوق الاقتصادية أو ترتيبات السيطرة على الأصول. سابعاً، يمكن أن يسهم تنويع المسارات والموردين والتخزين والتكرير والقدرات المالية في تقليل هشاشة الشبكات، لكن مقدار هذا الأثر يحتاج إلى قياس ومقارنة بين البدائل.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة *فرضية مركزية للدراسة مفاده* أن أثر الصدمات الجيوسياسية في القوة الشرائية الخارجية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة يتحدد ليس فقط بتغير الأسعار العالمية، بل أيضاً بدرجة تعرض شبكاتها للاختلال وقدرتها على استبدال المسارات والموردين والخدمات المتضررة.

ويمكن اشتقاق فرضيات فرعية تتعلق بعلاقة تركّز الشبكات بتكاليف الاستيراد، وعلاقة مرونة التكرير والتخزين بحجم الخسائر، وعلاقة تدهور الأوضاع المالية باحتمال تغير ترتيبات ملكية الأصول أو السيطرة عليها. وتُختبر الفرضية الأخيرة بصورة مستقلة عن الفرضيات السعرية والتجارية.

الاستنتاج العام للدراسة.

تتمثل الفكرة المركزية لهذا الورقة في أن تحليل صدمات الطاقة يحتاج إلى تجاوز التغيرات في أسعار النفط والغاز نحو دراسة البنية التي تتيح إنتاج الطاقة ونقلها وتكريرها وتأمينها وتمويلها والوصول إلى الأسواق. فالأثر الاقتصادي للصدمة لا يتحدد بالسعر وحده، بل يتأثر أيضاً بتوافر المسارات البديلة، وتكاليف النقل والتأمين، ومرونة الإنتاج، وقدرة الاقتصاد على تمويل الواردات، ومدى اعتماده على عقد خارجية يصعب استبدالها.

وفي هذا السياق، تقدم الدراسة مفهوم الماركننتالية الطاقوية الجديدة بوصفه إطاراً مقترحاً لتحليل التفاعل بين قوة الموارد وقوة الشبكات والقوة المالية والسيطرة على الأصول. وتتمثل أهميته في جمع أبعاد متفرقة ضمن تصور واحد يمكن تطبيقه على الاقتصادات المصدرة والمستوردة للطاقة، مع مراعاة اختلاف مواقعها في سلاسل القيمة العالمية.

ويضيف إدخال مفهوم التراكم عبر نزع الملكية بعداً مستقلاً يتعلق بنتائج الأزمات على الملكية والسيطرة الاقتصادية. غير أن الانتقال من اضطراب الأسعار إلى تغير الملكية ليس نتيجة حتمية؛ بل هو احتمال ينبغي إثباته من خلال تحليل العقود والتمويل وحقوق الملكية والسيطرة على البنية التحتية.

وعليه، فإن الإسهام الذي تسعى الدراسة إلى تقديمه يتمثل في بناء إطار تحليلي يربط بين الصدمة الجيوسياسية، واضطراب الشبكات، وتغير تكاليف الطاقة وشروط التبادل التجاري، والقوة الشرائية الخارجية، ثم يختبر ما إذا كانت هذه الآثار تتجاوز إعادة توزيع الدخل إلى إعادة توزيع الأصول والسيطرة الاقتصادية.

ويمثل العراق حالة تطبيقية مناسبة لاختبار أجزاء من هذا الإطار، نظراً إلى الاعتماد الكبير على النفط في الصادرات والإيرادات العامة. ويمكن أن يساعد التطبيق في تحديد الظروف التي تعزز فيها زيادة الإيرادات النفطية القدرة الشرائية الخارجية، والظروف التي تحد فيها تكاليف الاستيراد وهشاشة الشبكات من هذه المكاسب.

وبذلك، لا تتمثل المسألة البحثية في تحديد الجهة التي تنتج النفط فحسب، بل في تحليل الكيفية التي تتحول بها الطاقة إلى قيمة اقتصادية، والشروط التي تسمح بالحصول على هذه القيمة، وكيفية توزيع المكاسب والخسائر والأصول بين الدول والفاعلين الاقتصاديين.

اهم المراجع:

- Backus, D. K., & Crucini, M. J. (2000). "Oil Prices and the Terms of Trade." *Journal of International Economics*, 50(1), 185–213.
- Farrell, H., & Newman, A. L. (2019). "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion." *International Security*, 44(1), 42–79.
- Harvey, D. (2003). *The New Imperialism*. Oxford University Press.
- Harvey, D. (2004). "The 'New' Imperialism: Accumulation by Dispossession." *Socialist Register*, 40, 63–87.
- ب. مصادر البيانات والتحليل القطاعي
- International Monetary Fund (IMF). (2025). *Iraq: 2025 Article IV Consultation*.
- International Energy Agency (IEA). (2025). *Oil 2025: Analysis and Forecast to 2030*. Paris: IEA.
- International Energy Agency (IEA). (2025). *Global Energy Review 2025*. Paris: International Energy Agency (IEA).
-تقارير أسواق النفط والغاز وأمن الإمدادات ذات الصلة بالفترة المدروسة.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). (2025). *World Oil Outlook 2025*
- مظهر محمد صالح/لأمن القانوني والاستراتيجي لمسارات تصدير النفط العراقي (مقارنة في هندسة الحماية القانونية وتنويع الخيارات التصديرية .) شبكة الاقتصاديين العراقيين/2026-8-8

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.





عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600